

منظمات حقوقية تندد بتصدير فرنسا اسلحة الى السعودية ودولة الامارات المتهمتين بانتهاك القانون الانساني في اليمن



باريس - (أ ف ب) - نددت منظمات حقوقية بينها العفو الدولية الاربعاء بمواصلة تصدير اسلحة فرنسية الى السعودية ودولة الامارات المتهمتين بانتهاك القانون الانساني في اليمن، وذلك بعد نشر التقرير الخاص بمبيعات المعدات العسكرية عام 2017.

ويؤكد التقرير الذي كشفته فرانس برس وقدمته الاربعاء في البرلمان وزير الجيوش فلورانس بارلي ان منطقتي الشرق الاوسط والادنی مثلتا العام الماضي نحو 60% من طلبيات الاسلحة الفرنسية، اي 3,9 من اصل 9,6 مليارات يورو.

وتتصدر الكويت القائمة (1,1 مليار يورو) تليها قطر (1,08 مليار يورو)، من ثم الامارات (701 مليون) وال سعودية (626 مليونا).

بالنسبة لل سعودية وحدها، سلمت فرنسا معدات عسكرية عام 2017 باكثر من 1,38 مليار يورو "اكثر بكثير من عام 2015 او 2016".

وقال ايميريك الوبن من منظمة العفو الدولية، في بيان مشترك مع منظمة "اكات" المسيحية غير الحكومية و"مرصد التسلح" ان الرياض أصبحت "الزبون الثاني لفرنسا من حيث التسليم عام 2017 رغم انتهاكات للقانون الانساني يرتكبها التحالف في النزاع اليمني".

ومنذ 2014، يشهد اليمن حربا بين الحوثيين والقوات الحكومية تصاعدت مع تدخل السعودية على رأس التحالف العسكري في آذار/مارس 2015 دعما للحكومة المعترف بها دوليا بعدما تمكّن المتمردون من

السيطرة على مناطق واسعة من البلاد بينها العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة، وأدى النزاع منذ التدخل السعودي إلى مقتل نحو عشرة آلاف شخص في ظل أزمة إنسانية تعتبرها الأمم المتحدة الأسوأ في العالم حاليًا.

من جهته، قال طوني فورتن من مرصد التسلح إن "الإمارات والكويت وال سعودية ومصر المشاركة في هذا النزاع تعتبر من أبرز زبائننا، وهذا انتهاك واضح لمعاهدة تجارة الأسلحة والموقف المشترك للاتحاد الأوروبي لجهة حظر عمليات التسليم إلى دول متهمة بارتكاب جرائم حرب".

بدورها، قالت هيلين ليجييه من منظمة "اكات" إن التقرير المقدم إلى البرلمان "ممارسة جديدة لأنعدام الشفافية" مشيرة إلى أنه "لا يوفر معلومات تسمح للبرلمانيين بممارسة الرقابة على تصدير المواد العسكرية".

لكن التقرير ينقل عن وزيرة الجيوش قولها إن "هذه الصادرات تدرج ضمن إطار قانوني صارم للغاية واحترام كلي للمعاهدات والالتزامات الدولية".

وبالنسبة لمبيعات الأسلحة إلى أطراف النزاع اليمني، قالت مصادر في وزارة الجيوش "نمارس نظام التدقيق في كل حالة على حدة، ونحرص على لا تستخدم المعدات التي نصدرها على الجهات". بشكل عام، تعتبر صادرات الأسلحة ضرورية للحفاظ على صناعة الدفاع الفرنسية المسؤولة أيضاً عن توفير المعدات اللازمة للردع النووي، وفقاً للمصادر ذاتها.

وتضيف هذه المصادر أن السوق المحلية الفرنسية لن "تساهم فيبقاء كل مؤسسات الدفاع لدينا". في عام 2018، تتوقع فرنسا طلبيات تصدير "أعلى بكثير" من قيمة 6,9 مليارات يورو للعام 2017، بحسب مصادر حكومية.

وستدخل العديد من صفقات البيع الكبيرة التي تم إبرامها العام الماضي حيز التنفيذ هذا العام مثل عقد بيع 12 مقاتلة من طراز "رافال" لقطر التي قد تؤكد شراء عربات مدرعة فرنسية مقابل 1,5 مليار يورو.